

اللبينة الاستبدادية للحكم المخزني

(15°)

ان الحكم الاقطاعي (المخزن) لم يتمكن تاريخيا من السيطرة على مقاليد السلطة الا بواسطة الغزو و الاحتلال العسكري . فلقد قام هذا النظام علي أساس اخضاع القبائل المغربية بالقوة و زلغلم و ارقامها على مبايعة سلطان يستمد سلطته الروحية من انتماء عرقي مصطنع في غالب الاحيان ، و من صلاحياته "كأمير للمؤمنين" .

لكن الدعوة للدين الاسلامي لم تكن في الحقيقة الا دريعة ، حيث أن الهدف من الاستيلاء على الحكم كان بالاساس هو امتلاك الارض و التصرف فيها و اقتطاعها قصد تركيز السلطة الاقطاعية و اخضاع مجموع المواطنين الى منطق الرعايا و الخدام . (قال السلطان اسماعيل بعد أن اتم غزوه العسكري لمجموع البلاد : " امتلكت الارض و من عليها " . . .) و هذا ما جعل العديد من " الصالحين " و رجال الدين يتزعمون الانتفاضات الشعبية ضد المخزن و يقودون المعارك المسلحة ضد وجوده .

و بالرغم من شراسة أساليبه ، فان النظام المخزني لم يتمكن من بسط سيطرته على مجموع البلاد ، ذلك أن جزءا أساسيا منها (بلاد السبية) كان باستمرار خارج "شرعيته" ، كما كان الهدف من الانتفاضات القبائلية المستمرة هو الافلات من قبضة المخزن و الاتحاق بـ"السبية" . و لقد كان الهم الاساسي عند النظام المخزني هو محاربة الحياة الجماعية و تفتيتها و فرض السيطرة الاقطاعية مكانها .

فإذا كان مجموع القبائل الخارجة عن نفوذ المخزن تعيش في مشايعة بدائية (الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، انتخاب مجلس "الجماعية" الذي يتمتع بالصلاحيات التشريعية والتنفيذية و ينتخب بدوره "شيخا" ينفذ القرارات الشفوية عليها . . .) فان أول ما يبادر به المخزن ، بعد اخضاع القبيلة بقوة السلاح ، هو تحطيم الهياكل الجماعية و فرض العلاقات الاقطاعية . فيقتطع الارض لصالح "شيخ" موالي يتحول بالمناسبة الى اقطاعي محلي ، او لصالح قبيلة أخرى موالية ، و الغرض من ذلك هو تدعيم و تركيز نفوذ هذه القبيلة الموالية ، و في نفس الوقت بث التفرقة في صفوف القبائل و ضرب امكانية الوحدة و الحياة الجماعية .

و لم يكتف المخزن بأسلوب الغزو العسكري للسيطرة على الجماهير ، بل كان يمنج ما بين أسلوب القمع المباشر و أسلوب التفاوض مع رؤساء القبائل قصد نيل "البيعة" مقابل تركيز نفوذهم و تحويلهم الى اقطاعيين محليين و دمجهم في الهياكل الاقطاعية المخزنية . هذا بالإضافة الى التدخل في الخلافات القبلية و تنميتها حسب منطق : " فرق تسد " .

أما عن الهياكل المخزنية نفسها ، فان "الادارة" لم تكن تتعدى جهاز "الشيخ" على مستوى القبائل ، و القواد و الباشوات على مستوى المناطق و المدن ، و هم عبارة عن اقطاعيين يعينهم المخزن و يقطع الأرض لهم مقابل اداء ضرائب سنوية (من نقود و مواشى و حبوب . . .) و تبقى لهم الصلاحية التامة في نهب القبائل ، و حرية التصرف في خدمة مصالحهم الشخصية و مصالح المخزن .

أما الركيزة الثانية و الاساسية في الهياكل المخزنية : "المحلة" (جيش المرتزقة) فكان دورها الوحيد هو محاربة قبائل "السبية" الخارجة عن سلطة المخزن ، و اخضاعها و لو مؤقتا بهدف

نهبها و فرض الغرامات عليها .

و الجدير بالذكر أن علاقات "الحاكمين بالمحكومين" في ظل النظام المخزني لم تقتصر على العلاقات القطاعية، بل أن هذا النظام قد منج القطاعية بعلاقات الاسترقاق . ففي عهد السلطان اسماعيل على الخصوص، كان غزو قبيلة ما يتبعه مباشرة قتل الشيوخ ، و دمج الاطفال في الجيش، تم بيع الاسرى في أسواق العبيد .

و خلاصة القول أن النظام المخزني هو في جوهره نظام اقطاعي مستبد ، مدمر للحياة الجماعية و معادي للتقاليد الشعبية الديمقراطية .

انه لم يقيم يوما برضى من الشعب، بل لم يستطع فرض سلطته الا بواسطة الغزو العسكري و الاكراه و الخديعة، كما أن علاقاته بالمحكومين لم تكن سوى علاقات النهب و الاستغلال .